|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| C:\Documents and Settings\user\My Documents\My Pictures\شعار الجيش.jpg |  | C:\Documents and Settings\user\Local Settings\Temporary Internet Files\Content.Word\Logo Fac.Droit.jpg |

**كلية فؤاد شهاب للقيادة والاركان**

**الربيع العربي؟، والتوجه الديمقراطي**

**الدكتور كميل حبيب**

**عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية**

**الجامعة اللبنانية**

**26 آذار 2015**

**مقدمة:**

على الرغم من وفرة التحليلات وزحمة المواقف، يبدو انه من المبكر تقييم تداعيات الغضب الشعبي العارم الذي هز البنى الاجتماعية والسياسية في العديد من البلدان العربية. فمن الصعب ملاحظة اي توافق بين المراقبين حول توصيف موحد لكل ما جرى ويجري من احداث متسارعة اسقطت عروشاً ولا تزال تهدد اخرى. فهناك من اطلق على المظاهرات تعبير "الثورة"، وهناك من وجد فيها مجرد احتجاجات او، في احسن الاحوال، انتفاضات شعبية. وحتى لا تتحول الى مجرد انقلاب، تفترض الثورة تغييرات جوهرية تطال حياة الناس على كافة المستويات، وليس فقط الاطاحة بملك او رئيس. وانه لمن الاهمية بمكان التأكيد انه ليس كل تغيير ثورة وليس بالضرورة ان كل ثورة سوف تؤدي الى التغيير الذي ينشده الشعب. سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على التغييرات التي حصلت في بعض البلدان العربية منذ مطلع العام 2011، محللين اسبابها ونتائجها.

**الاسباب:**

بعد 26 يوماً فقط على اندلاع التظاهرات في سيدي بو زيد في 16 كانون الاول 2010، اجبر الرئيس التونسي زين العابدين بن علي على التنحي عن الحكم ومغادرة البلاد في 14 كانون الثاني 2011، وسط ذهول عربي ودولي.

والى جمهورية مصر العربية حيث فجر شباب الفيسبوك انتفاضة الغضب في ميدان التحرير في القاهرة وفي غيرها من المدن المصرية. انتهت الانتفاضة "رسميّاً" بتنحي الرئيس حسني مبارك بعد 18 يوماً على بدايتها، اي في 11 شباط 2011، لتتوجه الانظار بعد ذلك الى كل من البحرين واليمن وليبيا وسورية والاردن. فما هي الاسباب الحقيقية وراء هذه التغييرات التي عصفت ببعض البلدان العربية وفاجئت كبار المراقبين السياسيين في العالم؟

في الواقع لم يكن هناك دافع واحد للغضب الشعبي، بل ثمة مؤشرات لتداخل عوامل لا تختزل في التحليل الاقتصادي الذي يتصل بالجوع والبطالة، ولا تختزل بالتحليل السياسي الذي يرتكز على سياسات الانظمة المذلة لكرامة الانسان، ولا تختزل فقط في التحولات الاجتماعية وبروز الاسلام السياسي باشكاله المتعددة. إن الدوافع الحقيقية للحراك الشعبي العربي هي كل ذلك وفقاً لعملية تراكم وتداخل، لعبت كلها دور المحرك لقطاعات الجماهير المختلفة. لكن، وتوخياً للدقة العلمية، سوف نعالج اسباب التغييرات كل على حدة.

1. **على المستوى السياسي:**

أن اكثرية الانظمة العربية حكمتها، ولا تزال تحكمها، عائلات وقبائل احتكرت الثروات واستخدمت الذراع الامنية في ترهيب الناس، ما يعني ذلك من عدم الاهتمام بالامن الاقتصادي والغذائي والصحي، الى درجة فقد المواطنون الشعور بالثقة تجاه كل طروحات هذه الانظمة. وهذا المناخ ساهم بعد عقود من المعاناة في بلورة تيارات من الغضب الشعبي على الانظمة القائمة. ولقد اختزل محمد البوعزيزي كل هذه المشاعر عندما احرق نفسه ضد الظلم والتسلط والقمع والذل والاستعباد.

السبب السياسي في العمق يكمن في نظرة الحاكم الى السلطة بوصفها ملكاً له، والى الدولة (أو اللادولة) بوصفها مشاعاً يحق له التصرف به كما يشاء للإثراء الذاتي، او للتوريث لمن يشاء، أو البيع والشراء والمقايضة. وهذه الانظمة استمرت في غيّها لعقود طويلة بفضل اشتداد قبضة الاجهزة الامنية وتحالفها مع رجال الاعمال، الامر الذي انتج انظمة محكومة بأسوأ انواع الفساد. كل هذا ادى الى تراجع دور المواطن في الحياة العامة، والى تلمسه الحماية من جلاديه، مما وضعه امام تحد وجودي: **أكون او لا أكون. فقرر ان يكون.**

لا شك في أن الانظمة العربية هي أنظمة لا تزال خارج السياق التاريخي للدولة الحديثة. انها انظمة فاسدة، متسلطة، اعطت لنفسها حق تملك الارض والشعوب التي تعيش فوق الارض. هي انظمة قمعت شعوبها بناء لأجندة خارجية، ثم ما لبثت ان رفعت الصوت ضد الدول الغربية التي وفرت لها الحماية (كما الحال في ليبيا القذافي) مدعية معاداتها للإستعمار الجديد.

واعتقد جازماً انه لا يوجد عاقل يستطيع الادعاء ان العالم العربي هو المدينة الفاضلة. فواقع حقوق الانسان مزري في ظل انظمة ديكتاتورية، اولغرشية، لا تقيم حساباً للحرية والديمقراطية. ولعل توصيف الشاعر مظفر النواب للعالم العربي توصيفاً صائباً حين قال: "**ان هذا الوطن العربي الممتد من البحر الى البحر... سجوناً متلاصقة سجاناً يمسك بيد سجان".** والاكثر من ذلك، ان المأزق العربي لا يرتبط فقط بغياب الحريات والديمقراطية، إنما تراكمت سنوات طويلة من الفساد والإفساد وغياب الإنماء والتخطيط والإرتهان التبعي للغرب، فساد الاحباط واليأس وإنسداد الأفق بغد أفضل أمام شعوب هذه المنطقة. بإختصار شديد، غاب رغيف الخبر وغابت الكرامة الإنسانية، وغيابهما ينبىء بإنفجارات، كانت النيران التي إلتهمت جسد البوعزيزي فتيلها الموضوعي، كما كان التداعي الدراماتيكي للنظام التونسي مؤشر على مدى وهن هذه الأنظمة فسقط حاجز الخوف التاريخي وطغى على سطح الشارع العربي مقولة: التغيير ممكن.

1. **على المستوى الاقتصادي:**

تبيّن تقارير التنمية الانسانية العربية موقع العرب المتأخر في سلم التنمية على المستوى العالمي. ويعود السبب المباشر في ذلك الى انهماك الحكام بتراكم الثروات غير آبهين بتوفير فرص عمل لشعوبهم. فبروز طبقة اجتماعية منتجة قد تشكل خطراً على الحكام الذين يرفضون التناظر السياسي بين سلطتهم والشعب. ولقد ادى غياب العدالة في توزيع الثروات الى نمو طبقة متوحشة تتغذى على انعدام عدالة توزيع الدخل، واستشراء البطالة، وازدياد عدد الفقراء، وانتشار حالات الجوع والمرض. وفي رأي الحكام، ان الشعوب المسكون بها الهرولة وراء رغيف الخبز يستحيل عليها مساءلة الحاكم المستبد. فالثروات لا تقوم على المعدات الفارغة. اما ابرز سمات التخلف الاقتصادي فهي:

* الفقر وتزايد الفجوة بين الاغنياء (الحكام واصحاب النفوذ) والفقراء (مجموع الشعب). وتشير الاحصاءات الدولية الى ان اكثر من 40 مليون عربي يعيشون تحت خط الفقر المحدد دوليّاً بدولارين يوميّاً، و 65% من الشعوب العربية يعيشون في حالة فقر معيب.
* تزايد نسبة البطالة وانتشارها بين النساء والشباب. فحسب بيانات منظمة العمل العربية لعام 2008، فإن المعدل العام لنسبة البطالة في البلدان العربية هي 14،8% من القوى العاملة.
* اتساع دائرة الفساد والافساد في المجتمع كنتيجة لاعتماد الانظمة على الاجهزة الامنية وعلى تحالفها مع الفئات المستفيدة، يساعدها على ذلك انتماءها الطبيعي كالقرابة الدموية وروابط النسب والعشيرة والمذهب والطائفة والمنطقة.

هذا التعميم في دراسة الواقع الاقتصادي تثبت الى حد بعيد وحدة المعاناة لدى الشعوب العربية. ففي تونس، تحدثت التقارير عن حالات من الفقر المدقع في عدد من المناطق الجنوبية ادت الى حالات وفاة عديدة. اما في اليمن الحزين، فإن البلاد تملك اسوأ السجالات في مجال التنمية البشرية، بما في ذلك معدل يبلغ 54% فقط في معرفة القراءة والكتابة، ومتوسط حياة يصل الى 62 سنة، ومستويات عالية من وفيات الامهات وسوء التغذية لدى الاطفال.

وبالنسبة لمصر، فقد اعتبر جلال الامين ارتفاع معدل البطالة احد أهم الاسباب الاقتصادية وراء حركات الاحتجاج الشعبية، ان لم يكن اهمها على الاطلاق. ولا شك في ان المعاناة الاجتماعية والتخلف الاقتصادي شكلا المناخ المناسب لبلورة تيارات من الضعف الشعبي- الدافع المباشر للنقمة على الانظمة القائمة.

ج**- على المستوى الاجتماعي:**

قد يفاجأ البعض معرفة ان عبد الحكيم بلحاج، قائد الهجوم على طرابلس الغرب، والذي كان ملاحقاً من قبل المخابرات الاميركية، قد ولد من رحم طالبان. وبعكس الحقبة التي سبقت الحراك الشعبي العربي، كانت واشنطن تعتمد على الانظمة الاستبدادية للحد من نفوذ الاحزاب والحركات الاسلامية. لكن مشاركة الاسلاميين بكثافة في الاحتجاجات الشعبية، دفعت بوزيرة الخارجية الاميركية الى الترحيب بأي حزب يلتزم نبذ العنف والديمقراطية. وكانت مدام كلنتون بذلك ترد على سؤال حول احتمال وصول جماعة الاخوان المسلمين الى السلطة. وقد تكون هناك مصلحة اميركية في التفاهم مع الاخوان المسلمين. فهي من جهة تضمن بذلك علاقة فعلية مع شعوب المنطقة، خصوصاً ان قسماً كبيراً من هذه الشعوب تدور في فلك الاسلاميين، وتعزز من جهة ثانية التيار المناهض للتدخل الايراني في عدد من الدول، وتضعف من جهة ثالثة ما تصفه بالخطر الشيعي. وهذا ما يفسر صعود الدور التركي في مصالحة واشنطن مع التيار الاسلامي "المعتدل" الذي يمثله حزب العدالة والتنمية وخياره المزاوجة او الموائمة بين الحكم الاسلامي والدولة العلمانية.

لقد ظن الحكام خطأ ان محاربتهم للحركات الاسلامية قد يعزز من مكانتهم لدى واشنطن، ويزيد من حجم حمايتها لهم. اضف الى ذلك ان فشل الانظمة في اقامة دولة عادلة قد عزز من مكانة الحركات الاسلامية على اختلاف انواعها، بحيث ان ظاهرة الفقر قد شكلت رافعة لهذه الحركات من خلال تبنيها للمطالب الشعبية. فبعد احداث 11 ايلول 2001 برز الاسلام السياسي بشكل لافت على الساحة الدولية، حتى ان الحجاب اصبح يشكّل هو الآخر تعبيراً عن الهوية الاسلامية اكثر من تعبيره عن أي شيء آخر. من جهتهم، سارع الاسلاميون الى ممارسة نشاطاتهم السياسية المغلفة بحس اجتماعي في اغلب الاحيان. فأنشأوا المدارس وقدموا منحاً للتعليم ومساعدات صحية زادت من قبولهم لدى الجماهير. وهكذا، بعيد اكتسابهم للشرعية الدينية استطاع الاسلاميون عبر مؤسساتهم الاجتماعية والتربوية من اكتساب الشرعية الشعبية، وتالياً اصبحوا جزءاً من النسيج الاجتماعي الاكثر تأثيراً على الحياة العامة.

**د- على الصعيد الاعلامي**

فتحت ثورة التكنولوجيا الحديثة آفاقاً جديدة امام الشعوب والتجمعات للتواصل والتعارف وتبادل الآراء. وتحديداً، فإن انتشار استخدام الانترنت قد ساعد الشعوب على الانعتاق من رقابة السلطة الاستبدادية ومعرفة ما يجري على الساحة الدولية. كما انه لم يعد باستطاعته النظم الاستبدادية اخفاء ما يجري داخل مجتمعاتها عن عيون المجتمع الدولي. وهكذا اصبح امر اعتقال نشطاء المجتمع المدني في الدول العربية مادة اعلامية تتناقلها الفضائيات العربية والدولية بسرعة مذهلة. يضاف الى ذلك استخدام الانترنت على نطاق واسع في مصر وتونس والمغرب حيث سجلت معدلات عالية فاقت نظيراتها في دول اكثر تقدماً مثل تركيا وتشيلي والارجنتين.

ولحظة استشهاد خالد سعيد، (مصر)، على ايدي شرطة الاسكندرية، انتشرت قصته في الشارع المصري بفضل الانترنت. وتمّ تدشين صفحة له على موقع الفيسبوك باسم "**كلنا خالد سعيد**" التي هدفت الى التعريف بانتهاكات حقوق الانسان التي كفلها الدستور المصري، لتنطلق بعدها الاحتجاجات يوم 25 كانون الثاني 2011 معلنة بداية "**ثورة شباب الفيسبوك".**

**النتائج:**

رياح التغيير، وبمعزل عن تقييمنا لمجرياتها، لها نتائج كبيرة على مستوى المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي في منطقة الشرق الاوسط عموماً والوطن العربي خصوصاً. من هذه النتائج نذكر:

**اولا: اثرها على قضية الصراع العربي- الاسرائيلي**:

وهذه لا يمكن توقعها لانها رهن بحقيقة القوى الصاعدة التي من الممكن ان تمسك بزمام السلطة بفعل الحراك الشعبي والدعم الغربي. ولا نذيع سراً في التكهن ان معظم التوقعات تشير الى تقدم التيارات الاسلامية بتلاوينها المختلفة، وابرزها الاخوان المسلمون. وتصاعد نفوذ الاخوان له اسبابه الموضوعية والذاتية. فالاخوان هم التنظيم الاكثر تماسكاً وانتشاراً. وموضوعياً، هناك رؤية غريبة تعبر عنها الولايات المتحدة بضرورة مواجهة الاسلام السياسي المتطرف باسلام سياسي وسطي يمثله رئيس الوزراء التركي. لكن، وبعيداً عن الغوص في تفاصيل المواقف السياسية للاخوان، يبقى ان هذا التنظيم امتاز منذ تأسيسه حتى اليوم بدرجة عالية من البرغماتية السياسية بشكل اتاح له التنقل من اقصى الالتزام بمنطلقات العقيدة الاسلامية الى اقصى الاستفادة من المرونة العالية التي ينتجها الاسلام، فهو حمال اوجه. وعليه، يصعب علينا التكهن بصورة المشهد السياسي في حال وصول هؤلاء الى السلطة.

**ثانياً: اضعاف جبهة الممانعة:**

وهنا بيت القصيد الذي يسعى الى تحقيقه صناع القرار، اصحاب الدور الابرز في ما اصطلح عليه بالربيع العربي. ان اضعاف سورية واسقاط النظام فيها هو محاولة لحصار المقاومة في لبنان وفلسطين ودفع المنطقة باتجاه حالة من الصراعات الاثنية والطائفية، الامر الذي يتيح استمرار التفوق الاسرائيلي وحماية امن الكيان الاستراتيجي، خصوصاً وان زمن التفوق الجوي الذي طالما كان الضمانة الاستراتيجية لامن اسرائيل قد سقط بفعل دخول عامل الصواريخ. فالطيران الاسرائيلي يستطيع ان يدمر، والصواريخ ايضاً.

**ثالثاً:**

ان رياح التغيير التي تهب اليوم على الوطن العربي هي استكمال لاحتلال العراق، خاصة وان واشنطن لم تخف اهداف احتلالها لذلك البلد على كون ذلك يعتبر المقدمة لاعادة صياغة الخريطة السياسية لمنطقة الشرق الاوسط بشكل يضمن استمرار التفوق الاسرائيلي على كافة الصعد وحماية المصالح الغربية. فالعراق، بحكم موقعه الاستراتيجي وتكويناته الطائفية والاثينية، كان يشكل في عقل صانع القرار الاميركي المدخل الاساسي لتفتيت المنطقة وتقسيمها. والحديث عن تقسيم القسم وتجزأة الجزء ليس مدفوعاً بترف فكري، انما اصبح ملموساً تؤكده الوقائع في كل من العراق والسودان وليبيا واليمن. وما يجري في سورية ليس بعيداً عن هذه الرؤية الامريك/صهيونية، وهو سيطال لبنان، وسيطال المقاومة فيه تحديداً، والعلاقات الاستراتيجية السورية- الايرانية. والهدف واضح لا لبس فيه وهو الحافظ على تفوق اسرائيل الاستراتيجي وخدمة امنها وتبرير وجودها كدولة يهودية محاطة بدويلات مذهبية متناحرة. بكلمة اخرى، لم يعد المخطط الاميركي- الاسرائيلي يحتاج الى ذرائع لتفتيت العالم العربي لأن غالبية الدول العربية تعيش اليوم مرحلة القلق على المصير.

**رابعاً:**

ما يجري من حالة غليان يرتبط في جزء اساسي منه بتحديد الاقطاب الاقليمية في الشرق الاوسط. هل هي اسرائيل وايران، ام اسرائيل وتركيا، ام ايران واسرائيل؟، وهذه الرياح تهدف ايضاً الى الحفاظ على انظمة الخليج العربي بشكل يبقيها مهددة مما يساهم في استمرار ابتزازها سياسياً واقتصادياً والحفاظ على موقعها كداعم اساسي للمشروع الاميركي في المنطقة. فالطموح الغربي تحت عنوان الديمقراطية هدفه، في شق اساسي منه، اقتصادي. فالازمة الاقتصادية التي يتخبط بها العالم جعلت فكرة الاستعمار الجديد تطل برأسها. واذا كانت الانظمة العربية لم تبلغ سن الرشد بعد، فالمنطقة برمتها بحاجة الى اوصياء، يعني شكلاً جديداً من اشكال الانتداب يسمح باستغلال كل خيرات المنطقة للاسهام في الخروج من المأزق الاقتصادي الذي يعيشه الغرب. يبقى ان نشير الى ان الحديث الاميركي عن الديمقراطية في العالم العربي بقي انتفائياً اذ لم تتناول دوائر القرار في واشنطن حاجة الشعوب في قطر والكويت والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة الى دمقرطة انظمتها. ربما ان الروابط الاقتصادية والعسكرية بين هذه البلدان وواشنطن ابقاها حتى الآن بمنأى عن المتغيرات الحاصلة.

**خامساً:**

لقد نجحت الانتفاضات الشعبية في تونس ومصر في انجاز مهمتها في ايقاف هرطقة التوريث السياسي، ولكنها اتخذت منحى مأسوياً وصداماً دموياً في ليبيا حيث ساهم عناد القذافي وتشبثه بالسلطة في شرعنة التدخل العسكري الدولي بحجة "حماية الشعب الليبي" والملفت فيما حصل في مصر وتونس ان الجيوش لم تحرك ساكناً لقمع الانتفاضات هناك. ويجب التذكير ان البيان رقم 1 للمجلس الاعلى للقوات المسلحة المصرية الصادر بتاريخ 11/2/2011 قرر "**الانعقاد بشكل متواصل لبحث ما يمكن اتخاذه من اجراءات وتدابير للحفاظ على الوطن ومكتسبات وطموحات شعب مصر العظيم".**

لكن إسقاط بعض رموز النظام لا يعني اطلاقاً إسقاط النظام، لقد دخلت الانتفاضات الشعبية في مرحلة حرجة وهي تحتاج الى الكثير من الدعم لإنجاز المهمات الصعبة جداً التي عملت على تحقيقها.

إن التحوّل نحو الديمقراطية أضحى مطلباً بديهيّاً، فالشعوب العربية تواقة الى إقامة دولة القانون والمؤسسات، دولة القضاء المستقل، دولة تحترم حق المواطن في الحياة الكريمة، كحقه في التعليم والطبابة والعمل والضمان. فالمطلوب من القوى الشبابية العمل على احداث تغيير جذري لدور اجهزة المخابرات التي تحولت الى ما يشبه الطبقة الاجتماعية، حيث مارست سيطرة امنية وسياسية واقتصادية وثقافية، تماماً كما فعلت الطبقة الرأسمالية المسيطرة. وعلى القوى الشبابية الاستعداد لحالة مكشوفة من الصراع مع "حراس النظام القديم"، ومع اولئك المصممين على بناء الدولة الدينية التي لا تحترم خصوصيات الاقليات غير الاسلامية، وتوسيع دور الدولة الخاضنة للفئات الشعبية المهمشة. ويجب التذكير هنا ان الديمقراطية تشكل حلاً داخلياً لموضوع الصراع على السلطة بالوسائل السلمية، وهي عنصر ايجابي يؤسس لإستقرار المجتمع والدولة وتدفعهما الى التطور والإرتقاء.

على الشباب العربي التنبه الى ان الديمقراطية ليست حلاً للقضايا القومية والوطنية، أي انه لا يمكن الرهان عليها كوسيلة لحل الصراعات بين الدول والمجتمعات، كما بشر بذلك ادعياء العولمة. فالكيان العنصري الصهيوني يصوت افراده ديمقراطياً على اغتصاب فلسطين، وعلى عمليات القتل والإبادة. ودول الغرب الإستعماري صوتت مجالسها التشريعية على إستعمارنا وتقسيمنا وعلى دعم الاستيطان اليهودي في فلسطين.

وبالامس القريب، وبإجماع لم تشهده أنظمة 99،99% العربية، وقف اعضاء الكونغرس الاميركي يصفقون لنتنياهو ويعلنون تأييدهم لسياسته في الاحتلال والعدوان. هذا يعني ان اي جهة عربية ترفع شعار الديمقراطية، وترحب في الوقت عينه بالتدخل الاجنبي لانقاذها من حكامها وفرض تجزئة، هي جهة مشبوهة ومتآمرة، سيما واننا لا نلحظ اي حراك دولي حقيقي ضد العديد من الانظمة الدكتاتورية المرتبطة اقتصادياً وسياسياً بمراكز القرار الغربية.

**الاسلام الحركي والدولة:**

إن الحركات الإسلامية بغالبيتها، في سياق سعيها لإمتلاك الشرعية الشعبية من بوابة التزام الشرع الاسلامي، تحرص دائماً في اللحظات الأولى لتشكلها على تقديم الخطاب الأيديولوجي، لكن حضور الأيديولوجيا يبدأ بالتراجع مع دخولها حيز الواقع بتفاصيله وتلاوينه. فلحظة اصطدام الأيديولوجيا بالواقع غالباً ما تؤدي لتراجع الأيديولوجيا لحساب الواقع، اما ملامة هذه الحركات للسلطة او دخولها فيها فهذا أمر يتجاوز بإملاءاته التعايش مع الواقع، الى تحمل مسؤوليته. طبعاً سأحاول قدر الإمكان عدم ولوج تفاصيل شرعية وعقائدية الخطاب الاسلامي، لكننا نستطيع القول ان التاريخ المعاصر لم يشر بنجاح تجربة لأي حركة من هذه الحركات في ادارة سلطة سياسية او بالوصول اليها. ولهذا الاخفاق ارتباط وثيق بطبيعة مشروع هذه الحركات (هذا ان وجد) وبأن الاسلام وفق العديد من المفكرين الاسلاميين ليس دين ودولة، كما ان الامر لا يتعلق بالظروف الذاتية لهذه الحركات، انما يتجاوزها لظروف موضوعية عديدة تحول دون اتاحة الفرصة لها للإمساك بالسلطة، خصوصاً في مجتمعات تعددية.

هذه الحركات لا تستطيع مغادرة املاءات النص الديني، والنص لا يتيح الشراكة وشروط التعامل مع الآخر(في أفضل الحالات) لا تؤدي الى الاندماج الوطني، لأنها لا تؤمن الشروط اللازمة لإحساس الآخر بالانتماء للدولة الاسلامية، اقله لغياب العدالة في إتاحة الفرص للجميع تحت سقف الوطن، وبإختصار شديد، لا فرصة أمام الاسلام السياسي للإمساك بزمام السلطة، وإن حصل، سيكون في دائرة تقديم تنازلات جوهرية تخرجه من دائرة إملاءات النص الاسلامي، لأن النص اصلاً لا يقدم مشروع دولة. فالاسلام ليس دين دولة، وهذه الفكرة الأساسية ستكون العنوان الأبرز لحوادث وتجاذبات واسعة في صفوف الحركات الإسلامية.

**في مفهوم الديمقراطية:**

* حكم الشعب Demos و Kratos
* حكم الشعب بالشعب ومن اجل الشعب
* حكم الاغلبية

1. حرية الاختيار في المجال السياسي
2. التنوع والتعددية والقبول بالآخر
3. الحرية والمساواة في شتى جوانب الحياة الشخصية والعامة
4. التسامح والحوار
5. نظام انتخابي سليم مدعوم بالضمانات
6. سيادة الامة، وحقوق الانسان، والعدالة، وتكافؤ الفرص، وسيادة القانون
7. الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية
8. مؤسسات مجتمع مدني دون وصاية حكومية عليها من اي نوع او شكل

**عقبات الانتقال الى الديمقراطية في الوطن العربي**

1. صراع النخب وتدخل الجيش يؤجلان الديمقراطية
2. سلطة تجدد آليات سيطرتها ومعارضة مبعثرة دون مشروع جامع
3. سيطرة النزاعات القبلية والطائفية
4. غياب حرية التعبير وعدم نزاهة الاعلام الرسمي
5. الفساد
6. ضعف الثقة في النظام القضائي وضعف ثقافة سيادة القانون
7. الاستئثار بالسلطة والثروة

**تلخيص المعوقات:**

1. المعوقات المؤسسية: غياب مؤسسة الدولة
2. المعوقات الاجتماعية: قوة البنى التقليدية
3. المعوقات القانونية: غياب قواعد المواطنة
4. المعوقات الاقتصادية والادارية: ضعف النمو الاقتصادي

**مداخل الانتقال الى نظم حكم ديمقراطية**

1. الخروج من حكم الاستعمار الى الحكم الديمقراطي مباشرة
2. الانتقال التدريجي
3. الانتقال من اعلى بقيادة اصلاحيين من داخل النظام
4. الانتقال من خلال التفاوض بين الاصلاحيين من داخل النظام والمعارضة
5. الانتقال من اسفل بفعل المظاهرات
6. القطيعة مع الارث القديم

**المواطنة: المدخل نحو النظام الديمقراطي:**

الممارسة الديمقراطية تحتاج الى فاعلين ومشاركين، وهؤلاء الفاعلون يمثلون المواطنين في المجتمع، وهو ما تعكسه المقولة الآتية: لا توجد ديمقراطية من دون مواطنين او مواطنة. ان تفعيل وتجسيد الديمقراطية في شكل برامج تنفيذية، تترتب عليه ممارسة فعلية للجميع، والتي تعتبر السبيل الى دعم الديمقراطية وتعزيزها.

1. قيم المواطنة:
2. قيمة المساواة: وتشمل المساواة في التعليم، والعمل، والجنسية، والمعاملة المتساوية امام القانون.
3. قيمة الحرية: وتشمل حرية الاعتقاد، وممارسة الشعائر الدينية، والتنقل داخل الوطن، وحق التعبير عن الرأي سلميّاً.
4. قيمة المشاركة: وتشمل الحق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة او الاحتجاج السلمي وحق الاضراب والتصويت في الانتخابات العامة
5. قيمة المسؤولية الاجتماعية: تشمل العديد من الواجبات، مثل واجب دفع الضرائب، وتأدية الخدمة العسكرية للوطن، واحترام القانون، واحترام الحرية، والخصوصية.
6. واجبات المواطنة:
7. مسؤوليات الزامية: دفع الضرائب، الخدمة العسكرية، الالتزام بالقوانين التي تفرضها الدولة ويسنها ممثلو الشعب في البرلمان.
8. مسؤوليات طواعية: المشاركة السياسية والمدنية، وبناء الديمقراطية، النقد البناء للحياة السياسية.
9. حقوق المواطنة:
10. السياسية: ينتخب وينتخب، حرية التعبير عن الموقف السياسي
11. الاقتصادية: الملكية، حق التصرف في الاملام الخاصة
12. الاجتماعية: التعليم، الخدمة الصحية، العمل
13. البيئية: في بيئة نظيفة

إن المشترك والمهم في مفهوم المواطنة هو مساواة جميع الافراد في حقوق المواطنة وواجباتها امام القانون والدستور، وبغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والطائفية والعرقية والجنسية والطبقية.

**خلاصات عامة:**

1. بعض الثورات اندلعت بسبب ارتفاع اسعار الغذاء، وزيادة الفقر، وارتفاع متوسط معدل البطالة.
2. دور الحركات الشبابية من طلاب الجامعات والخريجين الجامعيين العاطلين عن العمل
3. تعاظم الاحساس بالظلم الاجتماعي
4. ثورات مدنية لا عسكرية ولا اسلامية
5. شعارات برغمانية: "**ارحل"،** ورفع مطلب الديمقراطية
6. اختفاء نظرية المؤامرة
7. دور كبير لوسائل التواصل الاجتماعي
8. المجتمع المدني هو المصدر الحقيقي للثورات
9. تحقيق الديمقراطية يستوجب جملة من الشروط، من بينها: تحقيق التنمية الاقتصادية، بناء مؤسسات الدولة، التدبير العقلاني للسياسات العمومية
10. تقييم احتمالات التغيير
11. كسر حاجز الخوف السيكولوجي
12. ذات طبيعة سليمة
13. حد ادنى من التماسك الاجتماعي ومشاعر مشتركة للوحدة الوطنية
14. موقف الجيش من التمرد المدني.